

قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣

بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

مجلس الشوري القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٩٥١٣٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعمائة وواحد وخمسون مليوناً وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٠٣٤٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده خسمائة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٤٣٥٣٤٨٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٦٩٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستمائة وثمانية وتسعون مليون جنيه) منها ٤٠٠٠٠٤ جنيه إعانت .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ١٧٧٦٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وسبعة وسبعين مليوناً وستمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) منه ١٧٧٥٥٢٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بـ ٢٥٣٣٥٢٠٠ جنية (فقط وقدره مائتان وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٢٧٣١٠٠ جنية .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٢٠٦٢١٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بـ ٢٥٣٣٥٢٠٠ جنية (فقط وقدره مائتان وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ يونيو سنة ٢٠١٣ م) .

٢٠١٣/٢٠١٤/٦٦٣ مخازن المحمد العالمية للتجارة الصناعية

بيان		التاليه والمصروفات:	الإيرادات:	بيان
مجموعة (١) إيرادات النشاط مجموعة (٢) الأجر مجموعة (٣) منح واعانات مجموعة (٤) إيرادات استثمارات وفوائد مجموعة (٥) إيرادات دخل اخرى	٢٧٠٨٠... ٨٥٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٥٨٣... ٧٩٧٨... ٣٦٤١... ٩٨٦٣... ٣٠١٣...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٠١٣/٢/١٤ .١٣
مجموعة (١) إيرادات النشاط مجموعة (٢) الأجر مجموعة (٣) المصروفات مجموعة (٤) إيرادات دخل اخرى	٣٦٤١... ٢٩٨... ٣٣٤١... ٩٨٦٣... ٣٠١٣...	٢٥٨٣... ٧٩٧٨... ٣٦٤١... ٩٨٦٣... ٣٠١٣...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٠١٣/٢/١٤ .١٣
مجمل الإيرادات مجمل المصاريف أرباح العام: أرباح المستجزة (فائض سجل) أرباح مردودة (فائض حكمة) صافي ربح العام	٦٠... ٤٠... ٤٠... ١٧٧٥٢... ١٧٧٦٥٢... ١٩٨... ٣٠٥٤٥... ٣٢٧٣... ٣٢٠٦٢...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ١٢٠٥٣... ١٢٠١٥٢... ١٢٠١٣...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٠١٣/٢/١٤ .١٣
الإيرادات الرأسمالية: إيرادات رأسمالية متعددة قرض وتسهيلات ائتمانية جملة الإيرادات الرأسمالية	٢٠٥٣٥٢... ٠... ٠... ٩٥١٣٥٢...	٢٠٥٣٥٢... ٠... ٠... ٩٥١٣٥٢...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٠١٣/٢/١٤ .١٣
المبالغ المازنة الجارية المبالغ المازنة الجارية المبالغ المازنة الجارية المبالغ المازنة الجارية المبالغ المازنة الجارية	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٦٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠... ٤٠...	٢٠١٣/٢/١٤ .١٣